

مؤتمر عن

الخدمات اللاسلكية في العراق

فرص لشركات الخدمات اللاسلكية لتنفيذ البنية التحتية والخدمات اللاسلكية في العراق

يناير ٢٦ - ٢٧، ٢٠٠٥

لندن - المملكة المتحدة

الكلمة الافتتاحية

طلال أبو غزاله

رئيس مجلس إدارة مجموعة طلال أبوغزاله

www.tagi.com

رئيس هيئة التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات ، غرفة التجارة الدولية

www.iccwbo.org

رئيس الشبكة العربية الإقليمية لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات

www.unicttf-arab.org

رئيس المجمع العربي لإدارة المعرفة

www.akms.org

رئيس جمعية خبراء التراخيص الدول العربية

www.lesarab.org

الكلمة الافتتاحية

طلال أبو غزاله

يواجه الشعب العراقي في الوقت الحالي الكثير من المحن والتحديات. وأعتقد أنني أتكلم باسمنا جميعا عندما أقول أن قلوبنا معه في هذا الوقت المتقل بالمصاعب والألام والشك والخوف. إن الأمر الأكثر الأهمية بالنسبة للشعب العراقي هو توفير أساسيات الحياة بأسرع وقت ممكن، أي المأوى الأمن والطعام والشراب والظروف الصحية الملائمة والكهرباء وبالطبع الأمن وحكم القانون. وإذا ما تم تحقيق هذه الأهداف، ستبرز حاجة الشعب العراقي الى الفرص الاقتصادية والاجتماعية ألا وهي فرص العمل ومؤسسات الأعمال الجديدة والمرافق التعليمية والثقافية والاجتماعية.

قد لا يكون للخدمات اللاسلكية أولوية عليا بالنسبة للعراق، لكنها تأتي ضمن أهم خمس أولويات نظرا لكونها من المقومات التي تساهم في كافة الخدمات الأخرى وفي المشاريع الإنتاجية. إنها تساعد وكالات المعونة الدولية على تقديم الخدمات الأساسية بفعالية، كما تساعد في تنظيم المجتمع. وفي الشهور والسنوات القادمة، سنشكل البنية التحتية للخدمات اللاسلكية عاملا رئيسيا في نهضة العراق اجتماعيا واقتصاديا. وحيث أننا نعيش في عصر المعلومات، فإن الافتقار إلى شبكات اتصالات فعالة سيجعل من المستحيل تقديم المعلومات والخدمات اللازمة لإدارة دفة اقتصاد سليم وحيوي. بل إن تدني مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات يشكل عائقا رئيسيا أمام النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل التي تعد بلا شك أولوية أساسية وتحديا كبيرا في العراق كما هي في مختلف الدول العربية.

لقد أبدت حكومات الدول العربية إجمالا استيائها تجاه إلغاء القيود المفروضة على البنية التحتية للاتصالات. فقد كان قطاعا خدمات الهاتف الثابت وخدمات الانترنت الأكثر خضوعا للرقابة والقيود. في حين كانت الخدمات اللاسلكية الأكثر انفتاحا، وما انتشارها إلا دليل ملموس على نجاح المنهج الأكثر انفتاحا.

أشار تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي إلى أن اقتصاديات الدول التي تتمتع بأسواق خدمات مالية مفتوحة قد حققت نموا يزيد بواقع 1% أكثر من الدول التي لا تتمتع بمثل هذا الانفتاح. كما

أن معدلات النمو في الدول التي يتمتع فيها القطاع المالي وقطاع خدمات الاتصالات بالانفتاح زادت بنسبة ١,٥% عن نظيراتها ذات القطاعات المغلقة. على ماذا يدلنا هذا فيما يتعلق بتأثير قطاع الاتصالات المفتوحة؟ إنما يدل على أن المنافسة المفتوحة في قطاع الاتصالات لها أثر في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العام بواقع نصف في المائة سنويا، وبرأيي هي نسبة ذات دلالة.

لقد نوقش موضوع الخصخصة في العالم العربي بشكل موسع وربما مبالغ فيه. ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي للخصخصة بشكل عام، إلا أن القضية الأهم في الحقيقة هي التحرير. إذ أن تحويل الأعمال من احتكارات تديرها الدولة إلى احتكارات يديرها القطاع الخاص لن يؤدي إلا إلى تحسينات هامشية فحسب، غير أن المكاسب الحقيقية تكمن في تحرير الأعمال. ماذا يعني التحرير؟ في الحقيقة هو تعبير منمق لعبارة المنافسة المفتوحة. فما علينا إلا أن نفتح الأبواب لنجد المستثمرين يتوافدون لاقتناص فرصهم. أليس هذا السبب وراء اجتماعنا هنا اليوم؟ وبالطبع فإن تحرير على أرض الواقع يعني الخصخصة الفعلية، فحالما يتم إلغاء الضوابط المقيدة وأرباح الاحتكار، ستدرك الحكومات أنه من الأفضل ترك الأعمال لرجال الأعمال.

ويمثل العراق تجربة مثالية لإظهار ماذا تعني سيطرة القطاع الخاص على البنية التحتية للاتصالات الوطنية في العالم العربي. ففي نيسان ٢٠٠٣، وُجد بحسب التقديرات أن ٣ فقط من كل ١٠٠ مواطن عراقي لديهم هواتف. وكانت مؤسسة الاتصالات والبريد التي تملكها وتديرها الحكومة الجهة الوحيدة التي تقدم كافة خدمات الهاتف والاتصالات والبريد في العراق. ولا شك أنها بذلت كل ما في وسعها بالاعتماد على الموارد المتاحة ولكن في ظل بيئة مقيدة إلى حد بعيد، لذا فإنها لم تستطع تلبية احتياجات الشعب العراقي. أما اليوم، فيشهد حقل الاتصالات تغييرات سريعة. وما هي إلا مسألة وقت حتى يصبح بإمكان جميع المواطنين العراقيين الوصول إلى تكنولوجيا الهاتف النقال والانترنت كحد أدنى. وقد صدرت تراخيص لثلاثة أطراف في شهر تشرين الثاني من العام الماضي لإنشاء شبكات هواتف نقالة في المناطق الرئيسية الثلاث في العراق. إذ حازت كل من شركة آسيا سيل والوطنية للاتصالات وبنك الخليج المتحد على الترخيص في شمال العراق، وحصلت شركة أوراسكوم والكاتيل (عراقنا) على الترخيص في وسط العراق في حين حازت أثير للاتصالات، وهي الفرع العراقي التابع لشركة الاتصالات الكويتية للهواتف النقالة (MTC)، على الترخيص في الجنوب. وحتى هذه اللحظة استطاعت هذه الشركات تحقيق نتائج مذهلة فيما يمكن أن يوصف بأنه أحد البيئات التشغيلية الأكثر تحديا

في العالم. وفي الواقع، فازت آسيا سيل مؤخرا بجائزة الريادة السنوية التي تمنحها الجمعية الدولية للاتصالات اللاسلكية (WCA).

إن السياسة هي إحدى القضايا المحورية الأكثر وضوحا في العراق في الوقت الحاضر. وعندما يتعلق الأمر بالسياسة فإنني أعتمد قاعدة واحدة ألا وهي: أنني لا أمارس السياسة. فهي ببساطة ليست من الأمور التي أتقنها أو أمارسها. ولكنني أود أن أوضح نقطة واحدة أعتقد بأنها تتعلق بالسياسة إلى حد ما ألا وهي أن البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات تشكل منفعة عامة وحاجة ملحة للجميع. وأعتقد أن مهمتنا كرجال أعمال وسياسيين في عالم الأعمال توازي عمل الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. فنحن نخدم جميع الأشخاص بمن فيهم المحتلين والمتمردين ووكالات الإغاثة والأهم من أولئك أفراد الشعب العراقي.

ويجب في اجتماعنا اليوم أن نضع نصب أعيننا هدفين مترابطين على نحو وثيق، ألا وهما التعاون والتنافس. فمن خلال هذا الارتباط يمكن للشعب العراقي أن يستفيد من المكاسب، والتعاون والتنافس عنصران مهمان في عالم الأعمال، ولكن تحقيقهما يصبح مستحيلا دون وجود مساحة للعمل الشريف. وعندما تنظر إلى الفرص التي سيتيحها سوق الاتصالات اللاسلكية العراقية فإنك تتوقع، أو على الأقل تأمل، أن تجد قواعد واضحة وقرارات شفافة واتصالات منظمة وفرصة عادلة للفوز بإحدى تلك الفرص.

ولن تكون راضيا إن علمت أن أحد أعضاء الكونجرس قد لجأ إلى وسائل ملتوية للتأثير على قرار بإرساء أحد العقود على صديق شخصي له على حساب مصلحة شركتك.

ولسوء الحظ، غالبا ما يحدث ذلك في مختلف أرجاء العالم، وليس باستطاعتك أن تلوم الآخرين على السعي وراء مصالحهم ما دام النظام يسمح بذلك. ولكن إذا تم التلاعب بالنظام فستحصر المشاريع بين أيدي أولئك المسؤولين، وهذا ليس بالأمر الجيد بالنسبة للأعمال أو المجتمع.

في الأونة الأخيرة حاولت إحدى شركات الاتصالات الأمريكية، معروفة لدى بعضكم، العمل عبر قنوات خلفية على إبرام عقود مباشرة ضخمة لصالحها في العراق. وتحدث مثل هذه

الأمر في الشرق الأوسط (وأماكن أخرى) دائما، وهو ما يطلق عليه "وجود المعارف" (الواسطة). ولكن عندما يكون من شأن "المعارف" التأثير سلبي على العدل والمنافسة المشروعة فستكون النتائج غير مقبولة إلا من قبل الشركات القليلة ذات "المعارف" التي تزدهر أعمالها على حساب الآخرين.

وفي الحالة التي ذكرتها أنفا لم يحالف النجاح عضو الكونجرس ولا الشركة ولا المسؤول الحكومي الوسيط، بل على العكس تم الاستغناء عن خدمات جون إي. "جاك" شو وهو نائب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لأمن التكنولوجيا الدولية في العاشر من كانون الأول بسبب تورطه في المسألة. وتمت إحالته للتحقيق من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي لانتهاكه القواعد الأخلاقية للعمل. وإذا ما فكرنا في مدلولات هذه القصة: نجد أن السياسيين والوسطاء والشركات الكبيرة لم يستطيعوا النجاة بفعلتهم نتيجة انتهاك القوانين. وهذا أمر مهم لأنه يظهر أنه بالرغم من النفوذ المالي والسياسي الهائل إلا أن النظام القائم على القوانين الثابتة نجح في السيطرة على الوضع. ويجب أن يكون هذا مشجعا لنا جميعا حيث أننا نعلم بأنه سيتم تقييم شركائنا حسب إمكانياتها بقدر ما سيتم تقييمها حسب أسماء معارفنا.

وإذا أمعنت التفكير في العواقب التي كان من الممكن أن تحدث إذا ما فشل النظام القائم على أساس القانون في تحقيق المهام المرجوة منه، فهل كانت تقنية CDMA ستخدم الشعب العراقي بشكل أفضل في حين أن جيرانه يملكون تقنية GSM؟

أظن أننا جميعا نعرف الإجابة على ذلك السؤال. فلو لم تكن القوانين قد وجدت، ولو لم تطغى الأنظمة القائمة على أساس القانون على عملية اتخاذ القرارات المستندة على العلاقات، لكان من الممكن صدور قرار غير حكيم تترتب عليه مضاعفات خطيرة وطويلة الأمد.

كم من القرارات غير الحكيمة الأخرى تم اتخاذها بسبب قيود الاحتكار وممارسات مكافحة التنافس والمصالح الذاتية والممارسات الجانيبة المنتشرة في المنطقة. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الممارسات تلعب دورا رئيسيا في تدني الأداء الاقتصادي في المنطقة.

وإذا أردنا التغلب على مشكلة الأداء الاقتصادي المتدني التي يعاني منها الوطن العربي فإن ذلك يتطلب معالجة عدد من الحاجات والمسائل المتداخلة، ومن ضمنها تطوير قوانين حسن الأداء، وإحداث تغييرات في عملية صنع القرار السياسي ذي الصلة بالتجارة والاقتصاد، وتطوير سياسة التنافس وإيجاد بيئة عمل أكثر توازناً وشفافية بشكل عام. كما يجب التركيز بشكل ملائم على حكم القانون على اعتبار أنه حاجة أساسية للعديد من البلدان التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن من حقها أن يكون لديها قوانين صحيحة. وأمام الدول في مختلف أنحاء العالم العربي فرصة لتحقيق الكثير من المكاسب من تطوير وتنمية أنظمة التنافس المحلية. حيث يشكل التقدم النشط للأعمال في العراق حافزاً إضافياً ومصدر دعم لدعاة الإصلاح الاقتصادي العرب الذين يمكنهم الإشارة إلى العراق كمثال لتحقيق التقدم الفعلي حتى وسط هذه الحرب الشعواء.

يمثل العراق تجربة عمل وخبرة ممتازة للعالم العربي فيما يخص هذه القضايا المحددة. ومن الواضح أن هنالك تحديات تتعلق بالمشاكل السياسية والعنف، لكني أأمل أن لا يُفسد هذا العنف هذه الفرصة، كما شهدنا ذلك سابقاً في المنطقة. وإنني أؤمن أنه عندما يزول الضباب فإن إنجازات رجال الأعمال من أمثال المجتمعين هنا اليوم ستعبر عن ذاتها بشكل واضح من خلال الفوائد والفرص التي ستحققها للمجتمع العراقي.